

Distr.: General
23 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي
تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد
الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
تقرير الأمين العام*

أولاً - مقدمة

الجمعية العامة على الأمين العام، ومن خلاله، على منظومة الأمم المتحدة، لما اضطلع به من أنشطة، بناء على طلب الحكومات، لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وشجعت الجمعية الأمين العام أيضاً على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المترابط والكافي للجهود التي تبذلها بغية تحقيق هدي الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية.

٢ - وهذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٣/٥٥، يستعرض أعمال المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في كوتونو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والإعلان الذي اعتمده في المؤتمر

١ - دأبت الجمعية العامة، منذ إدراج هذا البند في جدول أعمالها عملاً بقرارها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على النظر في التقارير المقدمة من الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي القرارات ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٤٣/٥٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أُننت

* لم ترد في التقرير المقدم الحاشية المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤.

ومثل المؤتمر أضخم تعبير حتى الآن عن الاتجاه العالمي المتنامي إلى تعزيز وتدعيم عملية إقامة الديمقراطية في جميع مناطق العالم.

٥ - وعقد المؤتمر مناقشة عامة بشأن التجارب الوطنية في مجالات الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية. وعقد المؤتمر أيضا مناقشات مواضيعية متوازنة بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية؛ ومشاركة الشباب والمرأة في عملية إقامة الديمقراطية والتنمية؛ والديمقراطية ومنع نشوب المنازعات ومعالجتها وتسويتها.

٦ - ويمكن تصنيف معظم البيانات التي أدلى بها في المؤتمر من حيث القضايا التي تناولتها إلى الفئات الرئيسية الأربع التالية:

- (أ) ما هي أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها لتوطيد الديمقراطية؟
- (ب) كيف يمكن التنبؤ بالمنازعات وكيف يمكن معالجتها وتسويتها بطرق تحفظ الديمقراطية؟
- (ج) كيف يمكن الوصول بمشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية إلى أقصى حد ممكن؟
- (د) ما هي العقبات التي تحول دون توطيد الديمقراطية؟

الممارسات المثلى لتوطيد الديمقراطية

٧ - ظهر توافق واسع في الآراء مؤداه أنه على الرغم من عالمية المعايير والمبادئ الديمقراطية، فإنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية يصلح للتطبيق في جميع بلدان العالم. فلا بد لكل بلد من أن يختار دربه الخاص الذي يقوده إلى الديمقراطية والمعدل الذي يتقدم به على طريق توطيد الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، شدد عدد كبير من أعضاء الوفود على أن الديمقراطية يستحيل تصورها بدون حقوق الإنسان،

بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية. ويصف التقرير أيضا أحدث ما اضطلع به من أنشطة المتابعة المتصلة بالمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويعرض التقرير في الختام منظورات واقتراحات بشأن قيام الأمم المتحدة بتعزيز وتوطيد التطور الديمقراطي في جميع أنحاء العالم.

ثانيا - المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

ألف - المواضيع الرئيسية للمؤتمر

٣ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٦/٥٤، الأمين العام والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة الإسهام بنشاط في عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد عقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في كوتونو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها المؤتمر الدولي في أفريقيا. وقامت حكومة بنن بتنظيم المؤتمر واستضافته وساعدها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للأمم المتحدة. واعتمد المؤتمر إعلان كوتونو بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية واعتمد معه تقريره الختامي (انظر A/55/889، المرفق). وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر أعمال المؤتمر قبيل نهاية عام ٢٠٠١.

٤ - وللمرة الأولى، دعيت جميع الدول الأعضاء إلى حضور المؤتمر؛ وشارك فيه ١١١ وفدا حكوميا من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وممثلون لعشرين من المنظمات والهيئات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، حضر المؤتمر ممثلون لإحدى وخمسين منظمة غير حكومية بصفة مراقبين.

مشاركة الشباب والنساء

١٠ - كانت مسألة مشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية أحد المواضيع الرئيسية التي عالجها المؤتمر، كما كرست لها جلسة مواضيعية كاملة. وقد أدلى ببيانات تناولت التحدي الذي تواجهه النساء ويواجهه الشباب في العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ونودي فيها بضرورة تزويدهم بفرص التعليم والعمل وحمايتهم من الآثار الناجمة عن الحروب والقتل الاجتماعي والأمراض. وأشار إلى أن الشباب في بعض مناطق العالم، وخصوصاً في أفريقيا، ليسوا منضوين في سلك الدراسة ولا تتوافر لهم فرص العمل المأجور، ومن ثم فإنهم يشكلون هدفاً سهلاً للتجنيد في العصابات المسلحة التابعة لأمرأء الحرب والمتطرفين سياسياً. وتوطيد الديمقراطية يقتضي بذل مزيد من الجهود لإعطاء هؤلاء أملاً في المستقبل عن طريق توفير فرص التعليم والعمل لهم.

العقبات التي تحول دون توطيد الديمقراطية

١١ - فيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون توطيد الديمقراطية، ذكر المشاركون كثيراً عقبة الفقر وحدوره المتأصلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلية والوطنية والدولية. وتشمل البنى المحلية التي تنشئ الفقر وتدبمه عدم المساواة في فرص الاستفادة من الموارد الحيوية مثل الأراضي، والافتقار إلى الأنواع الأخرى من رؤوس الأموال المنتجة. وفيما يتعلق بالبنى الوطنية، أشار إلى القيود التي تفرض على الحقوق الديمقراطية التي بدونها لا يكون للمواطنين العاديين أي قول في القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتخصيص الأموال اللازمة لمشاريع التنمية، بل وإلى انعدام هذه الحقوق في بعض الأحيان. وفيما يتعلق بالبنى الدولية التي تعرقل توطيد الديمقراطية، تردد كثيراً ذكر عدم الإنصاف السائد في أسواق السلع ورؤوس الأموال، وبخاصة عبء الديون الخارجية. وشملت الحلول المقترحة للتصدي

ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأقليات، وأنها تستلزم توسيع الحيز السياسي تدريجياً على نحو يضمن للجمع الممارسة التامة لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨ - وشدد كثيرون أيضاً على أن الديمقراطية وسيادة القانون توأمان لا ينفصلان. وتم التأكيد كذلك على أن حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات تستلزم وجود إطار دستوري وقانوني فعال. ومن المفاهيم الأخرى التي تكرر ذكرها أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا في ظل سيادة القانون وتوافر الشفافية في إدارة الشؤون العامة.

إقامة الديمقراطية ومنع نشوب المنازعات

٩ - أكد كثير من المشاركين على أن عملية بناء ديمقراطية مؤسسة على ثقافة التسامح واحترام التنوع عنصر بالغ الأهمية في تعزيز قدرة أي دولة على منع المنازعات ومعالجتها وتسويتها بالوسائل السلمية، حيث أن كثيراً من الصراعات المسلحة الحالية تعزى أسبابه الأساسية إلى النبذ الاجتماعي والتعصب وعدم تكافؤ فرص الاستفادة من الموارد الحيوية. وأكد عدد من الوفود أن أفضل طريقة لمكافحة انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي منع القيادات السياسية من استغلال هذا الوضع لتأجيج الصراعات المتصلة بالهوية، هي تحسين التعليم وإسناد مزيد من المسؤولية إلى أشد الفئات تأثراً بحالة انعدام الأمن هذه. وتم التأكيد أيضاً على أن السلام شرط أساسي لقيام الديمقراطية من حيث أنه يتيح للجماعات الاستفادة من الموارد والبنى الأساسية المتاحة لتحسين نوعية معيشتها، بدلا من تدمير هذه الموارد والهياكل الأساسية من خلال العنف العرقي أو الديني. وجرى في أحد الاجتماعات المواضيعية للمؤتمر مناقشة بشأن مدى انطباق المبادئ الديمقراطية في مجال منع المنازعات ومعالجتها.

والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الديمقراطية.

١٥ - وأقر الوزراء والممثلون كذلك بأن التنمية والقضاء على الفقر يشكلان وسيلة لتعزيز التطور الديمقراطي والحفاظ عليه. وفي معرض الإعراب عن إدراكهم للخطر الجديد الذي تتعرض له الديمقراطية، أدانوا بشدة جميع أشكال الإرهاب الدولي وتعهدوا بأن يتخذوا، بصفة فردية أو جماعية، التدابير المناسبة طبقاً للقانون الدولي، لمنع الإرهاب والجريمة الدولية ومكافحتها.

١٦ - ومن ثم فإن إعلان كوتونو يمثل إطاراً شاملاً لتعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وهو يشكل إضافة هامة إلى المجموعة المتزايدة من القرارات والإعلانات والمواد السياسية والقانونية الدولية الأخرى التي انبثقت من الإعلان المعتمد في المؤتمر الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في مانابا في عام ١٩٨٨.

١٧ - ومن المعايير والقرارات والوثائق الأخرى الدولية التي صدرت قبل صدور إعلان كوتونو: إعلان ماناغوا الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/49/713، المرفق الأول)؛ والوثيقة المعنونة "استعراض مرحلي وتوصيات"، المعتمدة في بوخارست في عام ١٩٩٧ (A/52/334، التذييل)؛ وإعلان الديمقراطية العالمي الذي اعتمده مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/437، المرفق الرابع)؛ والمقرران ١٤١ (د - ٣٥) و ١٤٢ (د - ٣٥) اللذان اعتمدهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ١٩٩٩ (انظر A/54/424، المرفق الثاني)؛ وإعلان وارسو الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لجماعة الديمقراطيات المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ وإعلان باماكو الصادر في ٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٠ عن المنظمة الدولية للفرانكفونية بشأن حالة الممارسات

لهذه التحديات تطبيق اللامركزية كوسيلة للحكم تتيح للمجتمعات المحلية أن تتولى زمام المسؤولية عن الشؤون الخاصة بها على الصعيد الوطني، وتخفيف عبء الديون الخارجية على الصعيد الدولي.

باء - إعلان كوتونو

١٢ - يغطي إعلان كوتونو، الذي اعتمد في نهاية المؤتمر، طائفة عريضة من القضايا، بما في ذلك السلام والأمن ونزع السلاح؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والتنمية والقضاء على الفقر؛ والبيئة. ويتضمن الإعلان أيضاً عدداً كبيراً من التوصيات موجهة إلى منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبلدان المانحة والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، وآلية المتابعة التي أنشئت لأول مرة في المؤتمر الثالث للديمقراطية الجديدة أو المستعادة المعقود في بوخارست، في عام ١٩٩٧.

١٣ - وفي ذلك الإعلان، أعاد وزراء وممثلو الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التأكيد على أن السلطات العامة يجب أن تكون مستندة إلى إرادة الشعب، المعبر عنها بحرية في انتخابات دورية ونزيهة وتعددية تخلو من أي تخويف وتتم عن طريق الاقتراع السري الذي يشارك فيه جميع الناخبين على قدم المساواة تحت إشراف هيئة مستقلة، وعلى أن السلطات العامة يجب أن تكون خاضعة للمساءلة عن أعمالها.

١٤ - كما أدان الوزراء والممثلون بشدة جميع الانقلابات العسكرية، وجميع أشكال الإرهاب والعنف التي تستهدف الحكومات الديمقراطية المنتخبة انتخاباً حراً، وجميع الوسائل غير الديمقراطية للاستيلاء على السلطة والسيطرة عليها والاحتفاظ بها، وجميع التغييرات غير الدستورية للحكومة، وحثوا على مواصلة وتوسيع نطاق الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

المساعدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بناء على طلبها، في المجالات التالية:

(أ) وضع قائمة أهداف لبرامج إقامة الديمقراطية وجدول زمني يحدد المعايير التي يمكن بها تقييم تنفيذها؛

(ب) وضع قائمة موجزة بالمؤشرات التي يمكن أن تكون مقبولة لدى الدول المشاركة ومفيدة لها؛

(ج) تبيان البرامج وإشراك الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في برامج منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المسائل المتصلة بإقامة الديمقراطية والحكم الرشيد؛

(د) تعزيز وتقوية الأطر الإقليمية ودون الإقليمية لبرامج إقامة الديمقراطية؛

(هـ) تبيان الشروط المطلوبة لاجتذاب الاستثمارات تشجيعاً للجهود المبذولة لإقامة الديمقراطية؛

(و) تبيان وتنفيذ البرامج التي تركز على الشخصية الإنسانية بدلا من التركيز على المؤسسات فقط.

ثالثا - أنشطة المتابعة المضطلع بها مؤخرا فيما يتصل بالمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٢٠ - في سياق عملية المتابعة الخاصة بالمؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قامت حكومة بنين، بعد إجراء مشاورات مستفيضة، بدعوة الاجتماع الأول لآلية المتابعة إلى الانعقاد، طبقا للمنصوص عليه في إعلان كوتونو، وذلك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأكد المشاركون في الاجتماع أن هذه الآلية ينبغي أن تعمل بأسلوب يتسم بالمرونة كي تحقق أهدافها على الوجه الفعال. وستحدد مواعيد لعقد اجتماعات مقبلة للآلية للتوصل إلى خطة شاملة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في إعلان كوتونو.

والحقوق والحريات الديمقراطية في البلدان الفرانكفونية؛ وقرار الجمعية العامة ٩٦/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها؛ والقرار ٤١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنون "تواصل الحوار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"^(١)؛ والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي اعتمده المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في اجتماعه المعقود في ليمّا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٨ - وقد أوجد إعلان كوتونو، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الصكوك والبيانات السياسية أو القانونية الدولية الأخرى، زخما جديدا نحو توسيع وتدعيم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الأشهر والسنوات المقبلة من أجل تحقيق التطلعات والأهداف والتوصيات المنصوص عليها في إعلان كوتونو. وفي سياق مسعاها إلى بلوغ تلك الأهداف، تعترم الأمم المتحدة استطلاع حيلة أمور منها الكيفية التي أسهمت بها الصكوك الدولية والوثائق الأخرى السالفة الذكر حتى الآن في تحقيق المبادئ والممارسات الديمقراطية من منظور القانون الدولي.

آلية المتابعة

١٩ - تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في إعلان كوتونو، يتضمن الإعلان دعوة الأمين العام إلى تعيين مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى توطيد الديمقراطية، ومؤازرة آلية المتابعة الخاصة بالمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وحدد الإعلان أيضا دور آلية المتابعة، التي أنشئت أصلا في المؤتمر الثالث، فنص على أن تكون مسؤولة عن تقديم

المستعادة (A/54/492، الفقرة ٣٥). وأيدت الجمعية العامة، في القرار ٣٦/٥٤، التوصيات الواردة في ذلك التقرير. وكخطوة أولى نحو استكمال حصر الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الديمقراطية، سيجري إبلاغ جميع الإدارات والمكاتب والصناديق والبرامج بمضمون إعلان كوتونو، وسيطلب إليها أن تفكر في الأنشطة الداخلة في نطاق ولاياتها والتي يمكن أن تسهم في إعمال المبادئ والتوصيات الواردة في الإعلان. وستكون نتائج هذا الحصر مفيدة لآلية المتابعة الخاصة بالمؤتمر الدولي الرابع وفي عملية الإعداد للمؤتمر الخامس.

رابعا - ملاحظات

٢٥ - من أبرز المنجزات التي تحققت في فترة التسعينات ازدياد عدد الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم إلى ما يقارب الضعف. وقد أدت الأمم المتحدة دورا هاما في تدعيم هذا الاتجاه عن طريق برامجها وأنشطتها المتعددة الجوانب.

٢٦ - ويجب أن يكون الدعم المقدم لعمليات إقامة الديمقراطية مستندا إلى المفهوم الذي مؤداه أنه لا يمكن أن يكون هناك شكل مقرر وحيد للديمقراطية. ولكي يكون النظام الديمقراطي في أي دولة نظاما مستديما، يجب أن يكون نظاما أصيلا وأن تتجلى فيه ثقافة مواطنيه وتاريخهم وتجربتهم السياسية. ويجب أن يُنظر إلى الديمقراطية على أنها عملية تتجاوز متطلباتها بكثير مجرد إجراء الانتخابات. ومع التسليم بأهمية الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة بالنسبة للديمقراطية، فإن أي نظام ديمقراطي ينبغي أن يوفر للناس فرص المشاركة على نحو كامل في المجتمع بجميع جوانبه. وهناك من هذا المنظور عنصر جوهري آخر من عناصر الديمقراطية، هو عنصر سيادة القانون. ويجب أن تشمل الديمقراطية إعمال المبادئ والقواعد والمؤسسات والإجراءات التي تكفل التمثيل والمساءلة، وتحمي الأفراد والجماعات من السلوك المتعسف

٢١ - وقد عرض بلدان استضافة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. واتفق المشاركون في المؤتمر الرابع على أن تقوم آلية المتابعة المنصوص على إنشائها في إعلان كوتونو بالتشاور مع هذين البلدين لتحديد مكان انعقاد المؤتمر الخامس.

٢٢ - وواصلت الأمم المتحدة توفير رعايتها للحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بإقامة الديمقراطية. ومن أمثلة تلك الحلقات الحلقة الدراسية المعنية بإقامة الديمقراطية ومنع نشوب المنازعات في جنوب شرقي آسيا في القرن الحادي والعشرين، التي عقدت في بانكوك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد نظمت هذه الحلقة بالاشتراك مع وزارة خارجية تايلند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية والأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الدراسات الأمنية والدولية بجامعة شولالونغكورن.

٢٣ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيجري كل سنتين بدءا من الدورة السادسة والخمسين النظر في بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، ومن ثم فإن التقرير المقبل عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وسيتضمن ذلك التقرير حصرا مستكملا للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال إقامة الديمقراطية والحكم.

٢٤ - وبعد إتمام الحصر الثاني من هذا النوع، المتضمن في تقريره لعام ١٩٩٨ بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/53/554)، أوصيت في تقريره لعام ١٩٩٩ بأن يجرى الحصر كل ثلاث أو أربع سنوات أو في السنوات التي تسبق انعقاد المؤتمرات المقبلة للديمقراطيات الجديدة أو

الذي اعتمده في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن تتعاون سويا على كبح ومقاومة الخطر الذي تتعرض له الديمقراطيات من جراء الإطاحة بالحكومات المنتخبة انتخابا دستوريا.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي قرارا بشأن منع الانقلابات العسكرية وغيرها من الانقلابات ضد الحكومات المنتخبة انتخابا ديمقراطيا و ضد الإرادة الحرة للشعوب المعرب عنها عن طريق الاقتراع المباشر، واتخاذ إجراءات للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للبرلمانيين. وفي ذلك القرار، سلّم الاتحاد بأن إحدى الوسائل الأساسية لمنع الأخطار التي تتهدد الديمقراطية هي كفالة المشاركة الكاملة من جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والأقليات والفتيات الضعيفة، في العمليات الديمقراطية.

٣١ - وكثير من الصراعات المسلحة راجع في منشئه إلى مسألة الدولة وسلطانها، أي مسألة من يسيطر على هذا السلطان وكيف يستعمله. ولذا ينبغي أن يُنظر إلى تعزيز الحكم الديمقراطي على أنه استراتيجية من أفضل الاستراتيجيات الواعدة الطويلة الأجل لمنع نشوب الصراع المسلح، وقد لقيت هذه المسألة اهتماما خاصا في المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وكما أوضحت في التقرير الذي قدمته منذ فترة وجيزة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1)، فإنه إذا أريد لأي استراتيجية لمنع نشوب الصراعات المسلحة أن تكون فعالة، فلا بد لها من أن تتصدى للأسباب الأساسية للصراع بأبعادها المتعددة، وذلك باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية وغيرها تشارك فيها القطاعات العديدة لمنظومة الأمم المتحدة ويتوافر فيها بُعد إقليمي. وبعض هذه الأنشطة يتصل اتصالا مباشرا بإقامة الديمقراطية وموضوع الحكم، مثل زيادة دعم المبادئ الديمقراطية، كإفساح المجال للمعارضة كي تضطلع بدورها،

أو الظلم أو القهر من جانب الدولة أو غيرها من الأطراف الفاعلة.

٢٧ - وفي رأبي أن المعيار الذي تقاس عليه الديمقراطية المستدامة هو مدى تصرف الدولة وفقا لحقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة، المدنية منها والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتعريفها الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذا فإنني أعتبر حالة حقوق الإنسان مقياسا مهما لمدى سلامة الديمقراطية. والحالة الراهنة للقانون الدولي لحقوق الإنسان تبين بوضوح أن الديمقراطية ليست فحسب مثلا وهدفا معترفا به عالميا، بل هي أيضا حق أساسي للمواطنين.

٢٨ - وينبغي أن يُنظر إلى الديمقراطية أيضا على أنها مرتبطة ارتباطا أصيلا بالتنمية المستدامة. فإقامة الديمقراطية تهدف إلى تنمية الخيارات المتاحة أمام الناس، وهي بذلك تسهم في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية. والدول التي تحترم حقوق جميع مواطنيها، يكون للمواطنين فيها قول فيما يتخذ من قرارات تؤثر على حياتهم، يرجح أن تستفيد من الطاقات الإبداعية لأنشطتهم وأن تهيئ بيئة اقتصادية واجتماعية من النوع الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢٩ - ومن التطورات المحمودة في هذا المجال الاتجاه المتنامي على النطاق الدولي إلى إدانة عمليات خلع الحكومات بطرق غير دستورية أو محاولات التدمير المباشر للديمقراطية. وقد تسامى إعلان كوتونو بهذه الإدانة إلى مستويات جديدة. وكانت منظمة الوحدة الأفريقية قد قررت، في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقده في مدينة الجزائر في عام ١٩٩٩، ألا تسمح بعد ذلك للقيادات التي تكون قد تولت السلطة بطرق غير دستورية بحضور مؤتمرات قمة المنظمة، ونفذت هذا القرار فعلا فيما عقده بعد ذلك من مؤتمرات القمة. وبالمثل، قررت جماعة الديمقراطيات في إعلان وارسو

٣٤ - وقد شاركت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في المؤتمرات الأربعة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي عقدت حتى الآن، فضلا عن المشاركة في محافل أخرى نظمت مؤخرا بشأن الديمقراطية، ووقّعت على إعلانات أو على بيانات سياسية تعهدت فيها بأن تتمسك بالمبادئ والممارسات الديمقراطية. وازدادت زيادة ضخمة أيضا عدد الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمساعدة عمليات إقامة الديمقراطية.

٣٥ - وينبغي أيضا الاضطلاع بأعمال على الصعيد الإقليمية والوطنية والمحلية تكمل ما يُنجز على الصعيد العالمي من المؤتمرات وبرامج المساعدة والصكوك القانونية. وقد بذلت الأمم المتحدة التشجيع والدعم لبعض الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية التي عززت المعرفة بالتجارب المتنوعة لإقامة الديمقراطية في بقاع العالم المختلفة. ومن أمثلة ذلك الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في بانكوك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بشأن إقامة الديمقراطية ومنع نشوب المنازعات في جنوب شرق آسيا. ومن المهم مواصلة الاضطلاع بهذه الجهود تحقيقا لتبادل الآراء والخبرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وينبغي للدول الأعضاء أن تُقبل بصورة أكثر منهجية على استطلاع الدروس المستفادة على صعيد ممارسة الديمقراطية، وذلك بمقارنة تجاربها في هذا المجال بتجارب جيرانها وكذلك المجتمع المدني، وإطلاع المجتمع الدولي على هذه الدروس المستفادة. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا حافزا مهما في هذا الصدد.

٣٦ - وإني على أتم استعداد للعمل مع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومع جميع الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان كوتونو. وقد أسهم هذا الإعلان، هو وغيره من الصكوك والبيانات التي اعتمدت مؤخرا، في تعزيز الإرادة السياسية وتوسيع النطاق المتاح

وكفالة الإنصاف في توفير أسباب الوصول إلى وسائل الإعلام، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز التسامح واحترام حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الدستورية والوطنية.

٣٢ - وتبين التجربة أن السلام والأمن شرطان جوهريان لقيام ديمقراطية سليمة وعفوية. فحينما تحل الحرب في مجتمع ما، تصبح أي محاولة لإقامة الديمقراطية محاولة بلا طائل من جراء ما تنشره الحرب في ذلك المجتمع من الفوضى والدمار. وعلى الجانب الآخر، تُعتبر الثقافة الديمقراطية أفضل ضمان ضد الحرب والدمار والإرهاب، لأنها تكفل تسوية المنازعات بأسلوب سلمي ومُنصف عن طريق مؤسسات وإجراءات محكومة بسيادة القانون وبالمعايير العالمية لحقوق الإنسان على نحو يعكس إرادة الشعب. ويتضح من التجربة أنه كلما كانت الحكومة أكثر انفتاحا أمام جميع مواطنيها وكلما كانت خاضعة للمساءلة من جانبهم، كلما غلبت كفة الحوار كفة القوة.

٣٣ - والمحفلان الدوليان السالفا الذكر، أي مؤتمر الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وجماعة الديمقراطيات التي سيعقد مؤتمرها الرئيسي الثاني في سول في عام ٢٠٠٢، يؤديان كلاهما دورا مهما في تعبئة الإرادة السياسية من أجل تعزيز القيم والمبادئ والممارسات الديمقراطية، وكفالة ألا تضيق من الأجيال المقبلة فرص الاضطلاع على الدروس المستفادة من عمليات إقامة الديمقراطية في أجزاء العالم المختلفة. ويمكن لهاتين الحركتين أن تنظرا في الإقدام على مزيد من الخطوات العملية للاستمرار في تطوير عملية تتصف بالتكامل والتعاضد بغية تعزيز جهود إقامة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم على نحو أكثر قوة وتساوقا في المستقبل. ويمكن لآلية متابعة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تؤدي دورا مهما في هذا الصدد.

لزيادة وتقوية الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في جميع أنحاء العالم. ويمثل هذا أساساً متيناً لمواصلة العمل في هذا المجال، الذي تتزايد أهميته باطراد مع تزايد عنصري الترابط والتعرض للخطر في عالمنا هذا، حيث لا تزال قيماً الديمقراطية تتعرض للتحدي بصفة مستمرة بفعل ما يرتكب من أفعال العنف والأفعال غير الديمقراطية.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٣ (E/2001/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.